شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية

السـادة / البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف ان نرفق طيه لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ .

وكل عام وسيادتكم بخير
وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ...

رئيس القطاع المالى
والمشرف على إدارة الأسهم والاستثمار
ومدير علاقات المستثمرين

محاسب / رضا عمر عبد العزيز

TGP
جرجس عبد النور وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون
وجه راه شراكة

عضو في

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة مطاحن شرق الدلتا

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية لشركة مطاحن شرق الدلتا "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

القوائم المالية للسنة المقارنة تمت مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات آخر وأصدر عنها تقرير متحفظ بعد (٢٨) تحفظ تم مراجعة مدى تاثيرها على القوائم المالية خلال السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦.
تم تكليفنا بمراجعة القوائم المالية السنوية من مجلس إدارة الشركة وجاري عرض الأمر على الجمعية العامة للشركة.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وفيما عدا ما سيتم مناقشته في الفقرات التالية، فقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

+٢٠٢ ٢٥٢١ ٦٢٠٥ | info@tgpegypt.com
ش. نجيب محفوظ، مساكن نيركو، دجلة، المعادي، ص.ب. ١١٧٢٨، القاهرة، مصر

أساس الرأي المتحفظ

١. مخالفة متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية، وخاصة في: عدم ربط بنود قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية بالإيضاحات المتممة (الفقرة ١١٣)؛ وقصور الإفصاح الوصفي عن السياسات المحاسبية لبنود الأصول الثابتة والمخزون والاستثمارات وايرادات النشاط والمصروفات (الفقرة ٧)؛ وعدم عرض نصيب السهم في الأرباح بقائمة الدخل (الفقرة ١٠٧).

٢. تلاحظ ارتفاع الطاقة العاطلة للآلات ومعدات الشركة تجدر الإشارة الي انه تضمنت سجلات الأصول بعض الآلات والمعدات المستغني عنها ولا تساهم في العملية الإنتاجية منذ فترات نوصي بتشكيل لجنة فنية لدراسة موقف الآلات والمعدات واستبعاد الأصول المستغني عنها والمعروضة للبيع وفقا لمعيار ٣٢ واثر ذلك علي احتساب الإهلاكات علي قائمة الدخل.

٣. نوصي باستكمال بيانات سجلات الأصول الثابتة للشركة واستكمال مطابقات الجرد واثر ذلك علي تطبيق معيار رقم ١٠ الأصول الثابتة وإهلاكاتها وعرض القوائم المالية

٤. نوصي بدراسة موقف الأراضي من حيث الموقف القانوني والمساحات والمعالجات المحاسبية في ضوء ما تلاحظ من تضمين مشروعات تحت التنفيذ لأراضي تم استلامها دون اتخاذ اجراءات تسجيلها حتي تاريخه واثر ذلك علي عرض القوائم المالية.

٥. لم تقم إدارة الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ عقود التأجير عن أصولها المستأجرة أو الإفصاح ولم نتمكن من تحديد أثر ذلك على القوائم المالية.

٦. لم يتم موافاتنا بموقف مشروعات تحت التنفيذ والاجراءات المتخذة من إدارة الشركة تجاه كل المشروعات المفتوحة من سنوات قديمة موقف الجرد ومطابقته وحساب الاضمحلال ان وجد المرحلة واثر ذلك علي القوائم المالية

٧. لم تقم الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢ المخزون من حيث قياس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل (الانخفاض في المخزون) ولم نتمكن من تحديد أثر ذلك على القوائم المالية.

٨. لم نوافَ ببيانات العجوزات في منتجات الشركة خلال العام والغرامات الناتجة عنها، لا سيما أن الشركة تعتمد في رقابتها على أعمال الطحن على تصفية صفرية من مديريات التموين دون تفعيل آليات الضبط الداخلي.

٩. نوصي بتدعيم نظم الرقابة المالية على إجراءات الجرد على المخزون السلعي للشركة وخاصة مخزون الخامات الرئيسية من الاقماح وأثر ذلك على دقة الجرد وصحة المخزون.

١٠. لم نوافَ بمصادقات عن الأرصدة المدينة والدائنة في ٣٠ يونيه ٢٠٢٦.

١١. عرض أذون الخزانة بقيمتها الاسمية دون خصم العائد غير المكتسب بدلاً من عرضها بالتكلفة المستهلكة، وعدم إثبات واستحقاق عائدها عن الفترة على أساس الاستحقاق بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية.

١٢. لم يتم موافاتنا بمصادقة عن ارصدة حسابات الشركة طرف البنك العربي الأفريقي الدولي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦، وفى هذا الشأن نشير الى ضرورة استكمال المصادقات مع باقي مصادقات البنوك للشركة

١٣. مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم ١٥ أطراف ذات علاقة حيث لم يتم الافصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن طبيعة حسابات مدينة ودائنة مستحقة للشركة القابضة للصناعات الغذائية والشركات الشقيقة وكذا الإجراءات التي اتخذتها الشركة لاعتماد تلك المعاملات وفقا للمتطلبات القانونية في هذا الشأن.

١٤. لم يتم اعتماد محاضر الجمعيات العامة واجتماعات مجلس الإدارة منذ فترة طويلة لدي الجهات الإدارية واثر ذلك علي صحة بيانات السجل التجاري والتوافق مع قواعد القيد الشطب الصادرة من الهية العامة للرقابة المالية

١٥. لم تقم إدارة الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ الأدوات المالية (نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة) ,حيث إنه يتوجب على الشركة اعداد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عن الأصول المالية التي تطبق عليها متطلبات الاضمحلال في القيمة في تاريخ اعداد القوائم المالية في ٣٠ يونيه ٢٠٢٦.

١٦. نوصي بإجراء دراسة جادة للمخصصات المكونة لمواجهة المطالبات المحتملة وخاصةً الضريبية والقضايا المرفوعة من وعلى الشركة واثر ذلك على القوائم المالية.

١٧. دراسة الموقف القانوني للاحتياطيات الأخرى وسبل التصرف فيها بالتوافق مع قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة وقرارات الجمعية العامة بشان تكوينها

١٨. نوصي بمراجعة التوافق مع قواعد القيد والشطب الصادرة من الهية العامة للرقابة المالية لما لها من اثر تجنب العقوبات او شطب من البورصة

١٩. ما زال النظام المحاسبي المطبق في الشركة يحتاج الى تطوير حيث لم تقم الشركة بتفعيل برنامج الحسابات المتعاقد عليه بالشكل المناسب ولم يتم تعديل شجرة الحسابات بما يتوافق مع تعديلات معايير المحاسبة.

٢٠. لم يتم موافاتنا بتفاصيل الموقف الضريبي ومدي تطابق الاقرارات الضريبية المقدمة مع قانون الضرائب وقانون الاجراءات الضريبية الموحد ودفاتر الشركة اثر ذلك عن الموقف المالي للشركة

٢١. نوصي باستكمال منظومة التوافق متطلبات الامن الصناعي والمتطلبات البيئة وفقا للقوانين الخاصة بها

الرأى المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما تقدم بالفقرات السابقة والأمور المبينة بتقريرنا عليه فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن شرق الدلتا "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً

٢٢. على مجلس الادارة العرض على الجمعية العامة العادية للشركة دراسة وقف تجنيب الاحتياطي القانوني البالغ رصيده في ٣٠ يونيه ٢٠٢٦ بمبلغ ٨٤,٠٤٢ مليون جنيه مصري حيث تجاوز ما يساوى نصف رأس المال المصدر البالغ في نفس التاريخ بمبلغ ٦٠ مليون جنيه مصري.

٢٣. عدم موافاتنا بجرد أمين الحفظ للأسهم المملوكة للشركة، بما يتعذّر معه التحقق من وجود وملكية الأوراق المالية في الشركات المستثمر فيها.

٢٤. نوصي بتدعيم نظم الرقابة الداخلية وإجراءات العمل بالشركة وخاصة الدورة المستندية لمبيعات المخلفات

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.
- تمسك الشركة نظام تكاليف يفي بتقييم المخزون ونوصي بتطويره ليتناسب مع متطلبات معيار المخزون رقم (٢) ونظم الرقابة الجادة على المخزون وأنواعه.
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في: ٩ سبتمبر ٢٠٢٦

مراقب الحسابات
جرجس إبراهيم عبد النور
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٨٠٨٨
سجل مراقبي الحسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٠٦
أعضاء في IECnet